Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

فى الموصوف : أن يكون [٣٩] أَخَصَّ أو مساوياً [٤٠] . فما وقع منها موصوفا للآخَر [٤١] ، فهو أعرف بالنسبة إليه .

- والمضاف إلى واحد منها [٤٢] : بمنزلتها . إلا المضاف إلى الضمير ، فإنه بمنزلة العَلَم [٤٣] . بدليل : أنك تقول : مررت بزيدٍ صاحِبِك . فتصف العلم بالمضاف إلى الضمير ، فلو كان فى رتبته كانت الصفة أعرف . وهو لايجوز .

---

(٣٩) أى: أعرف . فإن جاء الأخصّ - حسب المذاهب المذكورة فى هـ ٣٧ - تابعاً لغير الأخص ، فهو بَدَلٌ عند صاحب ذلك المذهب . انظر : شرح الكافية : ٣١٢/١ س٥ ، ٣١٣ س٣ ، س٤ من أسفل ، والصبان : ٦٧/٣ س١٨ .

(٤٠) هذا الشرط : مذهب الأكثر . وأجاز غيره : أن يكون الوصف أخصّ . بل قال بعضهم : توصف كلّ معرفة - إلا الإشارة - بكل معرفة . . انظر : الصبان : ١٠٧/١ ، والأشمونى والصبان : ٦١/٣ .

(٤١) فى الأصل : الاخر -

(٤٢) أى إضافة مَحْضة -

(٤٣) فى رتبة (المضاف) - من حيث الأعرفية - أربعة مذاهب ، ذكر الشارح أصحها - وعُزِيَ لسيبويه والأكثرين - وبقيتها هى :

١- أن المضاف فى رتبة ما أضيف إليه مطلقاً . وعليه ابن مالك وغيره . ونسب لسيبويه .

٢- أن المضاف فى رتبة ماتحت ما أضيف إليه مطلقاً . وعليه المبرد .

٣- أن المضاف فى رتبة ماتحت ما أضيف إليه ، إلا المضاف إلى المعرف بأل .

انظر الهمع : ٥٦/١ ، والتصريح وياسين : ٩٥/١ ، وشرح الشذور : ١٥٦ ، والأشمونى والصبان : ١٠٧/١ ، وشرح الكافية : ٣١٢/١